تلخيص النقاش:

المشاركة السياسية للمرأة: شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين والديمقراطية وتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة

مارس 2016

رسالة التقديم

في سبتمبر 2015، اعتمدت 193 دولة عضو في الأمم المتحدة بالإجماع على جدول أعمال عالمي جديد للقضاء على الفقر بحلول عام 2030 وتحقيق مستقبل مستدام للجميع. ويشمل جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامةهدف محدد لتحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين النساء و الفتيات يسعى الى وضع حد للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات وضمان المشاركة وتكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة.

النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة خطوةأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك ينادي مقصد من مقاصد الهدف 5 الى **"كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة"**.

تهدف هذه المناقشة على الانترنت لاستشارة مختلف أصحاب المصلحة حول تجاربهم في استخدام جدول أعمال التنمية المستدامة كخريطة عمل ووسيلة لضمان النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد العالمي والوطني والمحلي. ستقوم المناقشة عللى موقعنا الالكتروني من **09 يناير الى 12 فبراير 2017**. نشجع منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الحكومات والأوساط الأكاديمية للمساهمة بخبراتهم وتجاربهم، والإجابة على سؤال أو أكثر من الأسئلة المطروحة أدناه. مساهمات تسلط الضوء على الشراكات المبتكرة وآليات المساءلة التي أنشئت لتقديم الهدف 5.5 محبذة. شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة تتطلع إلى هذا التمرين لتقاسم و تشارك المعرفة حول هذا الموضوع.

الرجاء زيارة هنا للاطلاع على المذكرة المفاهيمية الكاملة للمناقشة الالكترونية

الأسئلة

1. من هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تقديم على جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة في بلدكم؟
2. ما هو دور الحكومات الوطنية والمحلية في توطين الهدف 5.5؟
3. ما هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول في تنفيذ ورصد الهدف 5.5؟
4. ما هي التدابير الموجودة لمواءمة القوانين الوطنية وخطط التنمية مع الهدف 5.5؟ ماهي آليات المساءلة والتنفيذ الموجودة؟ من يقوم باتخاذ كا هذه التدابير؟
5. ما هو دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ ورصد الهدف 5.5؟ هل هناك آليات تشاور لتعزيز الحوار مع الحكومات والهيئات الدولية؟

6.هل أنت على علم بأي مشاريع قطرية/إقليمية أو دورات تدريبية لتعزيز الهدف 5.5؟

المشاركات

استضافت شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة هذه المناقشة الإلكترونية حول موضوع "المشاركة السياسية للمرأة: شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين والديمقراطية وتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة" على موقعها الالكتروني من 9 يناير الى 12 فبراير 2017. و تلقت المناقشة أربعة عشرة مساهمة, من قبل خبراء من القارة الأمريكية والمنطقة العربية وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. تجمع المناقشة مساهمة باللغة الفرنسية, مساهمتين باللغة العربية، أربعة مساهمات باللغة الإسبانية وسبعة مساهمات باللغة الإنجليزية من قبل سياسيين وممثلي منظمات المجتمع المدني وطلاب وممثلين عن المؤسسات الحكومية. أكد المشاركون عموما على أهمية المجتمع المدني لضمان مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و خاصة منهم الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. يلي أدناه المزيد من التفاصيل عن الخبراء ومساهماتهم:

1. أفريبينار نانذاقو(هيأة الأمم المتحدة للمرأة, **أوغندا**): تقدم أمثلة من البرلمان الأوغندي والجمعية البرلمانية للنساء بأوغندا (UWOPA).

2. عايدة محمود نور الدين (محامية وناشطة في مجال حقوق المرأة، **مصر**): تقدم فكرة عن مختلف آليات التشاور مع الحكومة في مصر التي تمكن من رصد الهدف 5.5.

3. أمين عاصي (ممثل وزارة شؤون المرأة، **فلسطين**): يناقش الجهود التي تقودها وزارة شؤون المرأة في فلسطين في تنفيذ و متابعة الهدف 5 في فلسطين.

4. كاثرين واتوكا (المدير التنفيذي لجمعية WUSETE وخبيرة لدى شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، **كينيا**): تناقش الاتصالات الموجودة بين المساواة بين الجنسين وقضايا إنمائية أخرى، كما تكتب على دور الجماعات النسائية للضغد و التأييد.

5. دايانيرو غاليندو (المعهد الوطني للانتخابات **المكسيك**): توضح مختلف المبادرات التي وضعتها السلطات المكسيكية من أجل تحقيق مستويات أعلى في مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

6. عضو شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات "AB9": يشدد على أهمية السلطات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7. عضو شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات "عظام إيهاب": ينادي بأهمية الندوات وحملات التوعية في المناطق الريفية لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.

8. عضو شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات "Alexajl" (طالب في جامعة سينسيناتي، الولايات المتحدة الأمريكية): يناقش فعالية الحصص كأداة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة على جميع المستويات.

9. عضو شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات "اسلام": يقول أن تكثيف المشاركة السياسية للمرأة يتحقق من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانات والحكومات والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

10. ليون هوارانكا (Red de Hombres Contra la Violencia، **بيرو**): يحلل أهمية التغيير الثقافي، ويؤكد على تعليم الرجال والفتيان من أجل الحد من الاعتداء الجنسي.

11. ماري ميسوكيو (ناشط المجتمع المدني من **جمهورية الكونغو الديمقراطية**): تعبر عن دور تمكين المرأة سياسيا في حل قضايا مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتنمية.

12. مارتا جابا (منظمة الشفافية الانتخابية، **الأرجنتين**): توفر تفاصيل الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الأرجنتين من أجل التنفيذ الناجح للهدف 5.5.

13. رومبيدزاي كانداواسفيكا-نهوندو (مدير برامج عالي في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية, وخبيرة لدى شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة ، **السويد**): تسلط الضوء على أهمية الهدف 5 كأداة قوية للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين على مستوى العالم.

14. تيريزا شارا دي لوس ريوس (المدير الإقليمي للإنتاج في منطقة هوانوكو، **بيرو**): تتفاعل مع ليون هوارانكا في نقاش حول أهمية مشاركة الرجال من أجل المساواة بين الجنسين.

ملخص الردود

يود فريق شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة أن يشكر جميع أعضاء الشبكة والخبراء الذين أخذوا الوقت للرد على أسئلة هذه المناقشة الإلكترونية وتبادل الخبرات والممارسات والتوصيات الملخصة في ما يلي.

الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تقديم أجندة 2030 في كل بلد

هناك اتفاق عام من بين المشاركين على ضرورة وجود التزامات سياسية ومالية قوية من الحكومات ليكون تحقيق أجندة 2030 ممكنا. أحيانا هذه الالتزامات تأتي في شكل أجهزة و مؤسسات حكومية، في حين أن هناك أيضا أمثلة أخرى كالخطط والأطر الوطنية أو الإقليمية.

في **أوغندا**، وافق البرلمان الأوغندي على قانون المالية العامة الذي يمكّن توفير شهادات للوزارات والقطاعات التي تظهر التزاما بالمساواة بين الجنسين في ميزانياتها قبل أن يتم إقرارها من قبل البرلمان. وتُفحَص كل الميزانيات سنويا للامتثال لهذا الشرط. تمثل جميع الوزارات وخصوصا وزارة التخطيط والآلية الوطنية للمرأة (المجلس القومي للمرأة) وجميع وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والوحدات المهتمة بالمساواة بين الجنسين من بعض الوزارات الجهات الفاعلة الرئيسية الناشطة في تحقيق أجندة التنمية المستدامة في **مصر**. في حالة **فلسطين**، تعتبر وزارة شؤون المرأة الممثل الرسمي في البلاد, وهي تعمل أيضا في شراكة مع جميع المؤسسات الحكومية المعنية والنقابات الوطنية. في **المكسيك** هناك هيئات وبرامج حكومية مختلفة مخصصة لتقديم أجندة 2030، وبالخصوص، الهدف 5.5. توجد في السلطة التنفيذية ثلاثة جهات فاعلة رئيسية معنية برصد وتقديم أجندة 2030:

1. الأمانة العامة للشؤون الخارجية
2. الأمانة العامة للتنمية الاجتماعية
3. المعهد الوطني للمرأة

للمعهد الوطني للمرأة ولاية محددة موجهة نحو تعزيز ودعم المرأة في كافة المجالات، بما في ذلك على سبيل المثال الصحة والتنمية الاجتماعية والتعليم والتشريع. عزز المعهد الوطني للمرأة سلسلة من البرامج وعمل مع مختلف وكالات الجمهورية الاتحادية لاعتماد قوانين بشأن المساواة بين الجنسين والحماية ضد جميع أشكال العنف. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على مقابلة شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة مع رئيسة المعهد الوطني للمرأة لورينا كروز من نوفمبر 2016.

عززت السلطة التشريعية المكسيكية سلسلة من القوانين تدعم المرأة بطريقة متكاملة. في الكونغرس الاتحادي، توجد لجان مخصصة بقضايا المرأة في مجلسي الشيوخ والنواب, وهي لجان تشمل قضايا النساء المهاجرات ونساء الشعوب الأصلية والحقوق الاجتماعية للمرأة. في المسائل الانتخابية، وضع المعهد الوطني للانتخابات والمحكمة الانتخابية الاتحادية، وذلك بهدف تطبيق القانون، عدة أحكام مثل وضع كوتا يفرض على الأحزاب السياسية أن يقدموا 50٪ من كل من الجنسين في الترشيحات. وقد تم مؤخرا فرض غرامة على مختلف الأحزاب التي اختارت عدم المشاركة في الانتخابات بسبب عدم الالتزام بالكوتا. على الرغم من هذا القانون، نتجت الانتخابات المتوسطة لعام 2015 لمجلس النواب في وجود 217 نساء و 283 رجال نواب. لم يتحقق التقدم على مستوى الحكومات المحلية، البلديات و المجالس.

وقد اتخذ المعهد الوطني للانتخابات المكسيكي سلسلة من الإجراءات الداخلية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والحد من العنف القائم على نوع الجنس وضمان التوازن في المشاركة وعمليات صنع القرار. وهي تشمل:

- في التغييرات التي حصلت في 2008-2009 والتي تتعلق بالتمويل العام التي يتلقاها كل حزب سياسي، يجب أن تخصص 3٪ إلى الأنشطة التي تعزز المشاركة السياسية للمرأة. المعهد الوطني للانتخابات هو المسؤول عن توزيع التمويل للأحزاب السياسية ومراقبة إنفاقها. يمكن فرض عقوبات إذا تم العثور على استخدام غير لائق للأموال.
- في عام 2013، تم فتح 100 مقعدا مخصصا للنساء في الخدمة المهنية الوطنية في اطار إجراءات العمل الإيجابي. على الرغم من أن النسبة الإجمالية لا تزال غير متوازنة، فقد قلص هذا الإجراء من حجم الفجوة.
- تزامنا مع إصلاح عام 2014, اختار المعهد الوطني للإنتخابات أعضاء المجالس الانتخابية المحلية (كل من ال32 جهات اتحادية لديها معهدا انتخابيا) وذلك احتراما للمساواة بين الجنسين. هناك ما يقرب من 112 امرأة مستشارة للانتخابات و 112 نساء أعضاء مجالس.
- على الصعيد الداخلي، تم إنشاء الوحدة الفنية للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وتعزيز سلسلة من التدابير التي تتراوح بين توفير الدورات التدريبية من منظور النوع الاجتماعي لجميع الموظفين - على المستويات التقنية والإدارية والتنفيذية - وكذلك لأعضاء الدائرة الانتخابية الوطنية.
- تم وضع بروتوكول لمكافحة التحرش في مكان العمل والتحرش الجنسي، حيث تم تعريف المصطلحات وتقديم الحالات وآليات لتحديد الهوية وتقديم الشكاوى.
- في حالة برامج التعاون الدولي، قضايا النوع الاجتماعي هي جزء من تحليل متكامل للقضايا العامة.
- يعمل المعهد الوطني للانتخابات، من خلال الادارة التنفيذية للتدريب الانتخابي والتربية المدنية، مع مختلف منظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وتشمل هذه الإجراءات توظيف النساء كمدربات من المواطنين الذين سيعملون كضباط الانتخابات في مراكز الاقتراع, والذين سيشاركون كموظفين عموميين وكمرشحات للمناصب العامة، الخ. يطور المعهد الوطني للانتخابات برامج عامة وينظم مسابقات مع منظمات المجتمع المدني.

دور الحكومات الوطنية والمحلية في تنفيذ الهدف 5.5 على المستوى المحلى

وهناك اتفاق عام من بين المشاركين في المناقشة الإلكترونية على أهمية ترجمة الإنجازات التي تحققت على الصعيد العالمي في أطر فعالة على المستويين الوطني والمحلي. التنفيذ على المستوى المحلي يسمح للتغيرات التحولية في وضع النساء والفتيات، مما يجعل تغيير وضعهم في المجتمع بطريقة أكثر استدامة ممكنا.

في حالة **مصر**، ثمة من قال في النقاش أن ينبغي على الحكومة أن تنظر الى إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة سواء في القانون أو في التراث الثقافي الذكوري والأبوي. وهذا يشمل اعتماد الوقاية والحماية، وسياسات التدخل لوضع حد للعنف ضد المرأة واتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المرأة اقتصاديا والقضاء على التحديات التي تواجهها النساء بالخصوص والقضاء على جميع الفجوات بين الجنسين. يرى أحد المشاركين من مصر أن المرأة تحتاج إلى الحصول على نفس الفرص المتاحة للرجال وأن تحمل المزيد من المناصب القيادية. في الواقع، على الرغم من الزيادة في التمثيل العددي للمرأة في البرلمان، فهي شبه معدومة في اللجان الهامة. على الرغم من أن العديد من النساء أثبتت قدراتهن كنائبات لمحافظين, فلا وجود لنساء محافظات1. في حالة **فلسطين**، شكلت الحكومة الفلسطينية لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ جدول أعمال السياسات الوطنية. تمثل وزارة شؤون المرأة عضوا في هذه اللجنة وهي تقود الهدف 5. عملت الوزارة على تشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ الهدف مع جميع الشركاء.

التدابير المتخذة لمواءمة القوانين الوطنية مع الهدف 5.5

تعمل الجمعية البرلمانية للنساء **بأوغندا**، بدعم من مختلف الشركاء في التنمية، على التوعية الانتخابية لمراقبة تنفيذ القوانين ورفع وعي المجتمعات على هذه القوانين. وقد أثبت هذا العمل فعاليته فقد نتج عن ذلك وضع عددا من التدابير لمعالجة الثغرات. لجماعات النساء في **كينيا** أهمية رئيسية بسبب تأكدهم من أن القوانين التي تتماشى مع الهدف 5.5 توضع وتناقش في البرلمان.

وهناك اتفاق بين المشاركين أنه على الرغم من وجود اتفاقات دولية وصكوك وإعلانات متعلقة بالمساواة بين الجنسين، فهي ليست دائما فعالة كما ينبغي. في حالة **فلسطين**، وضعت لجنة بقرار من الرئيس التي مكنت مجلس الوزراء باتخاذ قرارات مواءمة لجميع الاتفاقات الموقعة، بما في ذلك اتفاقية سيداو.

تحديات تنفيذ ورصد الهدف 5.5

نتيجة من النتائج الرئيسية لهذا النقاش الالكتروني هو أن لا يمكن تنفيذ الهدف 5.5 على نحو كاف أو مراقبة تنفيذه دون الالتفات إلى المجالات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وهي تشمل التمييز القائم على نوع الجنس في القانون والممارسة، والعنف ضد النساء والفتيات، والمشاركة غير المتكافئة للمرأة وتمثيلها في عمليات صنع القرار الخاص والعام.

1 .قدمت هذه المساهمة في 22 يناير 2017. وعينت أول امرأة محافظة في مصر يوم 16 فبراير 2017.

تشمل بعض التدابير الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح في تنفيذ الهدف 5.5 معالجة عدم المساواة بين الجنسين في الأحزاب السياسية والمؤسسات الخاصة والعامة. بحيث يشير المشاركين الى ضرورة إنشاء قواعدا ولوائحا داخل تلك المؤسسات تراعي الفوارق بين الجنسين. وبهذا المعنى، فإن تحدي من التحديات المتبقية هو الكشف عن كيفية وجودة أداء النساء لأدوار ظاهرة وفعالة في بناء الديمقراطية، وبشكل خاص، كناخبات وأعضاء أحزاب سياسية.

ان **أوغندا** حاليا في مرحلة تنفيذ الأحكام اللازمة لوضع ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي. ومع ذلك، هناك تحد من حيث قدرة أعضاء البرلمان في تحليل هذه الميزانيات من منظور النوع الاجتماعي. وقد دعمت هيأة الأمم المتحدة للمرأة شركاء للعمل مع أعضاء البرلمان على تطوير الأدوات اللازمة للتحليل ووضع ميزانيات مدروسة.

أشار مشارك من **فلسطين** إلى تحديات إضافية في تنفيذ الهدف 5 أساسها الوضع السياسي القائم والقيود الناتجة عن ذلك على قدرات الدولة الفلسطينية.

دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ ورصد الهدف 5.5.

هناك توافق من بين المساهمين في النقاش الإلكتروني حول الفكرة أن الهدف 5.5 الذي يسعى إلى ضمان مشاركة متساوية للنساء في اتخاذ القرارات قد يكون له تأثيرا على تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالهدف 5، مثل وضع حد للعنف والتمييز القائم على نوع الجنس. كما أن هناك اتفاقا حول الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كفاعلا لازما لوضع سياسات تعليم تراعي الفوارق بين الجنسين. تسلط مساهمة من **كينيا** الضوء على أهمية العمل الذي تقوم به النساء في تنظيم المجتمع والتشبيك من أجل حقوق المرأة. لخصت مساهمة من **مصر** دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ ورصد الهدف 5.5 في النقاط الخمس التالية:

1. مراقبة تنفيذ الدولة لما تم التخطيط له في خطتها بشأن الهدف 5
2. مراقبة الآليات والسياسات والقوانين التي تم تحديدها وتقييم تنفيذها
3. توفير تقارير عن الرصد والتقييم والتوصيات لصناع القرار
4. اشراك مؤسسات الدولة في تنفيذ الهدف
5. يمكن للمنظمات ذات المرتبة الاستشارية لدى الأمم المتحدة تقديم تقارير موازية إلى اللجان المختصة في تحقيق هذا الهدف مثل لجنة المرأة، لجنة السيداو والمجلس الدولي لحقوق الإنسان.

في حالة **فلسطين**، يشير ممثل عن وزارة شؤون المرأة أن هناك شراكة كاملة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في ما يخص الهدف 5.

يمكن كذلك للصور النمطية الثقافية أن تعوق تنفيذ أجندة 2030. أشارت مساهمات من **بيرو** إلى أهمية نظام التعليم كأداة لتغيير هذه الصور النمطية. وتعمل شبكة الرجال ضد العنف بإيكا (بيرو) الى تعزيز السلوك الديمقراطي والمواقف تجاه المشاركة السياسية للمرأة حيث تهدف

الشبكة إلى تغيير الصور النمطية وبناء رجولة تدعم المساواة بين الجنسين، ولكن القيود المالية تجعل مهمتها صعبة. أثارت المبادرة جدلا بين المشاركين في النقاش عبر الانترنت، ودفعت اهتماما من قبل مساهمين من بيرو آخرين مهتمين بتعميم عمل الشبكة في جميع أنحاء البلاد.

في **الأرجنتين**، تعمل منظمة الشفافية الانتخابية على القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. في عام 2016، أطلقت هذه المنظمة دبلوم في النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية حيث تضم هيئة تدريس دولية تحاول تحفيز وتمكين وإبلاغ الطلاب على أهمية تمكين المرأة سياسيا. أطلقت منظمة الشفافية الانتخابية كذلك موقعا على شبكة الانترنت على أخبار الانتخابات يضم مقطعا أسبوعيا يركز على مشاركة المرأة في الانتخابات. تشترك جميع هذه المبادرات في هدفها: وهو تثقيف كل من النساء والرجال على أهمية تمكين المرأة سياسيا.

مشاريع ودورات تدريبية قطرية وإقليمية لتحقيق الهدف 5.5

وقد أشير في النقاش الالكتروني إلى أن هناك في **أوغندا** إرادة سياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين، على الرغم من أن هناك قوانين متعلقة بالمساواة بين الجنسين ظلت ثابتة لفترة طويلة من الزمن بدون أي تطور. هناك في **مصر** آليات مختلفة للتشاور مع الحكومة، مثل الاجتماع الوزاري التنسيقي بشأن جدول أعمال التنمية المستدامة مع الوزارات المختلفة من خلال المجلس الوطني للسكان. هناك أيضا دورات تدريبية لبناء القدرات للنساء والشباب على المشاركة السياسية، وذلك خاصة من قبل بعض منظمات المجتمع المدني المحلية والمجلس القومي للمرأة. أشار بعض المساهمين أن لا يوجد تعاون إقليمي لتعزيز الهدف 5.5. عبر المشارك من **فلسطين** على قلقه بسبب انعدام آلية تمكنه من معرفة ما يحدث في بلدان أخرى في المنطقة. وأبرز مشارك من **جمهورية الكونغو الديمقراطية** على أهمية تنفيذ "الوثيقة الاستراتيجية للنمو والحد من الفقر" للحكومة، باعتبارها وسيلة لتعزيز التمكين السياسي للمرأة في المجالات الاستراتيجية على جميع المستويات.